مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

القاهرة ٢٠٢٣

التقرير الاستراتيجي العربي

٢٠٢٢

٢٠٢٢: انخفاض القدرة على حل الصراعات وإدارة الأزمات

د. وحيد عبد المجيد

يُعد ٢٠٢٢ العام الأكثر اختلافًا منذ عقود طويلة، عامُ تَحدث فيه السلاح بلغات عدة، كما لم يحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبلغ فيه التوتر الدولى ذروةً لم يصل إلى مثلها منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة. فقد ارتفع منسوب هذا التوتر بمقدار ما انخفضت القدرة على حل الصراعات وإدارة الأزمات.

حمل العام جوابًا غير نهائى عن سؤال أُثير حوله جدال فى الأعوام السابقة، وهو السؤال عن إمكان اندلاع حرب عالمية ثالثة. فقد حام شبح هذه الحرب فى سماء العالم بعد أن فتحت أزمة أوكرانيا بابًا لصدام دولى واسع، وازدادت المخاوف من حدوث هذا الصدام بعد خمسة أشهر على اندلاع الحرب فى أوكرانيا، عندما تصاعد التوتر الصينى - الأمريكى على خلفية أزمة تايوان. فمنذ شتاء ٢٠٢٢، حين بدأت أول حرب كبيرة فى أوروبا منذ ما يقرب من ثمانية عقود، ومرورًا بصيفه عندما ازداد التوتر بشأن أزمة تايوان، بقى شبح الحرب العالمية الثالثة مُحلِّقًا فى الأفق، ولم يظهر حتى نهاية العام ما يدل على قرب اختفائه.

ولأن حربًا عالمية فى القرن الحالى تختلف كثيرًا عن سابقتيها فى القرن الماضى، فقد بدا هذا الشبح مزدوجًا؛ فهو شبح حرب تقليدية قابلة للتحول إلى نووية، أو مُحتمل حدوث هذا التحول فيها. وشبح حرب تبدأ نوويةً تكتيكية، يفترض أن تؤدى إلى دمار محدود فى منطقة صغيرة، ولكن تفقد السيطرة عليها فتصبح استراتيجية يكون الدمار فيها شاملاً.

هذا بعض ما يجعل هذا العام هو الأكثر اختلافًا على مستوى الأمن والسلم الدوليين منذ منتصف أربعينيات القرن الماضى، برغم أن العقود السبعة التى سبقته لم تمر دون حروب كبيرة نشبت فى كوريا، وفيتنام، والشرق الأوسط الذى حدثت فيه ثلاث منها، وأفغانستان التى شهدت اثنتين إحداهما سوفيتية، والثانية أمريكية.

لكن على مدى تلك العقود، حققت الجهود الدبلوماسية إنجازات متفاوتة فى غير قليل من الصراعات التى تيسر حل بعضها، وفى كثير من الأزمات التى أديرت بطرق حالت دون ارتفاع مستوى حدتها أو تسببها فى حروب. لكن الدبلوماسية، التى كانت نتائجها متفاوتةً قبله، صارت عاجزةً خلاله فى الأغلب الأعم، وبدت أحيانًا كما لو أنها أدخلت، أو باتت فى حاجة لإدخالها، إلى غرفة إنعاش. فقد أخفقت محاولات حل صراعات وإدارة أزمات. ولم تُبذل أصلًا جهود ملموسة فى حالات كانت إحداها الأكثر خطرًا، حين أدى العجز عن إجراء مفاوضات جدية بين روسيا وحلف شمال الأطلسى «الناتو» مع تصاعد أزمة أوكرانيا أواخر ٢٠٢١، وتفاقمها مطلع ٢٠٢٢، إلى اندلاع حرب كبيرة تجاوزت آثارها أوروبا إلى العالم كله بأشكالٍ متعددة ودرجات متفاوتة.

لهذا، بدا العجز الدبلوماسى هو القاعدة فى عام ٢٠٢٢، والنجاح النادر يعد استثناء. وربما يصبح هذا العجز هو المصدر الأول للخطر الذى يهدد العالم إذا استمر فى السنوات المقبلة. ذلك أن حدوث صراعات وأزمات بمستوياتها المتعددة أمر طبيعى، وجزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية والإقليمية، كما فى حياة البشر على مر تاريخهم. ولا يمكن بالتالى التطلع إلى خلو العالم منها. لكن القدرة على حل بعضها، وإدارة بعض آخر، ومعالجة ما يترتب عليها، تقلل الخطر، وتتيح التعايش معه بشكل أو بآخر.

لذا، يعد انخفاض القدرة على حل الصراعات وإدارة الأزمات أهم ظواهر عام ٢٠٢٢، وأخطرها فى آن معًا. ورغم أن هذه القدرة لم تكن مرتفعة فى الأعوام والعقود السابقة، إلا أن أيًا منها لم يخل من إحراز تقدم أو إنجاز، وهو ما اختلف فى عام ٢٠٢٢، ويركز عليه التقرير هنا عن طريق إلقاء الضوء على أبعاده الأساسية.

أولاً: حروب ٢٠٢٢ ودلالاتها

ليست الحرب الكبيرة التى نشبت فى أوكرانيا وحدها التى تجعل عام ٢٠٢٢ مختلفًا، فما هى إلا أهم تجليات هذا الاختلاف. ولكن هناك تجليات أخرى أقل حدة وأثرًا فى مناطق عدة فى العالم، إذ تواصلت حربان صغيرتان فى وسط آسيا، واشتد التوتر فى شرقها عمومًا، وفيما يتعلق بمشكلة تايوان خصوصًا، كما فى الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط أيضًا. وفوق هذا كله، خيم شبح صدام نووى فى سماء العالم للمرة الأولى منذ تسوية أزمة الصواريخ فى كوبا عام ١٩٦٢، فازداد سباق التسلح النووى مجددًا، وربما يبلغ ذروة غير مسبوقة.

١- الحرب الكبيرة.. وشلل الدبلوماسية

هل كان ممكنًا تجنب الحرب فى أوكرانيا؟ سؤال ربما لا يُختلف على صعوبة الجواب عنه. غير أن تأمل الأزمة التى قادت إلى هذه الحرب يُفيد أن تجنبها لم يكن مستحيلًا، برغم أن سقف المطالبة الروسية كان مرتفعًا إلى المستوى الذى يُطلق عليه فى أوساط الدبلوماسية Non Starter، أى لا يسمح ببداية عملية تفاوضية. غير أنه كان فى الإمكان تفكيك هذه المطالب التى تضمنت شقين، أحدهما يتعلق بأوكرانيا وانضمامها إلى حلف "الناتو". والثانى يرتبط بحجم وجود هذا الحلف فى أراضى أعضائه فى شرق أوروبا، وتحديدًا التى انضمت إليه منذ أكتوبر ١٩٩٧، وفق ما ورد فى المشروع الذى أعدته موسكو فى أكتوبر ٢٠٢١، وطلبت التفاوض عليه مع كل من الولايات المتحدة و"الناتو"، لكن محتوى ردهما عليه قطع الطريق على إجراء أى مفاوضات.

وربما كان ممكنًا الإيعاز إلى حكومة أوكرانيا بأن تبادر من جانبها لسحب طلب الانضمام إلى الحلف بدلًا من رفضه دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى ميثاقه. فى هذه الحالة، يحافظ الحلف على التزامه بميثاقه الذى يسمح لأية دولة بتقديم طلب الالتحاق به، على أن يخضع هذا الطلب لعملية فحص وتدقيق يستغرقان سنواتٍ طويلة قبل أن يأتى الرد على أساس مدى انطباق شروط العضوية على طالب العضوية من عدمه.

وبرغم أن هذه العملية الإجرائية لم تكن قد اكتملت فى آخر ٢٠٢١ ومطلع ٢٠٢٢، كان واضحًا أن أوكرانيا تفتقر إلى ثلاثة على الأقل من أهم شروط العضوية. وهى ألا يكون طالب العضوية فى حالة نزاع مع دولة أخرى، وأن يكون نظامه التسليحى منسجمًا مع متطلبات الحلف، وأن تكون لديه بنية تحتية متطورة وفق معايير معينة. ومعروف أن أوكرانيا فى حالة نزاع مع روسيا منذ حرب القرم ٢٠١٤ على الأقل، وأن نظامها التسليحى فى ذلك الوقت كان كله شرقيًا "سوفيتيًا" لا ينسجم مع متطلبات الحلف، وأن بنيتها التحتية كانت فى حاجة إلى تطوير جذرى لتبلغ المستوى المطلوب للعضوية. لهذا، ما كان لسحب أوكرانيا طلبها أن يهز صورة الحلف، لأنه لا يغير شيئًا فى واقع، تفيد معطياته أن هذا الطلب مآله إلى الرفض فى النهاية.

وبرغم أن تحركًا من هذا النوع لم يكن ليلبى كل مطالب روسيا، فقد كان من شأنه أن يوجِّه إليها رسالةً إيجابية أو على الأقل يسحب منها ذريعةً أساسية لشن الحرب، ويُغيِّر الأجواء التى كانت قد اكفهرت، ويُتيح وقتًا لاتخاذ إجراءات تدريجية لطمأنتها، بالتوازى مع إجراء مفاوضات جدية حول نظام الأمن فى القارة. لكن واشنطن، وبالتبعية حلف "الناتو"، لم تفكر فى القيام بأى جهد لإدارة أزمة كان واضحًا أنها ستقود إلى حرب لا محالة، بل أكدت الاستخبارات الأمريكية قبيل اندلاعها أنها صارت وشيكة. فقد رفعت الجهود الدبلوماسية من الخدمة لأسباب ستبقى فى بطن التاريخ إلى حين، فى الوقت الذى تختلف، وتتناقض أحيانًا، تفسيرات الامتناع عن بذل أى جهد لتجنّب الحرب.

لكن ما يعنينا، هنا، دلالة ما حدث فى الأسابيع السابقة على هذه الحرب بشأن انخفاض القدرة على حل صراعات مرتفعة الحدة، وإدارة أزمات خطيرة. فما بدا أنه عدم رغبة فى التحرك كان أحد مؤشرات انخفاض هذه القدرة. وربما ارتبط عدم التحرك بمخاوف من تفسير أى تنازل يُقدم من أحد الطرفين بأنه مؤشر على ضعف، برغم أنه قد يحمل بدرجة أكبر معنى الإقدام على إنقاذ العالم، والشجاعة فى السعى إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

هكذا، كان المشهد فى الأسابيع الثلاثة الأولى من فبراير ٢٠٢٢ بالغ الدلالة بشأن عدم القدرة على التحرك، سعيًا لوقف صعود سريع إلى هاوية حرب كان محتملًا ألا تبقى محصورةً فى أوكرانيا. فأخذت نذر تلك الحرب تزداد يومًا بعد يوم إلى أن صار اندلاعها أكيدًا قبل أسبوعٍ من شنها، دون أن تجرى محاولة لوقفها على نحو يندر مثله فى تاريخ الحروب الحديثة.

٢- حربان صغيرتان واستعصاء على التسوية

بقى هذا هو الحال طول العام، برغم ازدياد آثار الحرب فى أوروبا، وفى العالم، وتفاقم أزمة الطاقة المترتبة عليها، وازدياد حدة الأزمة الاقتصادية العالمية. ولم يظهر حتى آخر العام ما يدل على استعداد لتهيئة المسرح لمفاوضات من أجل وقف هذه الحرب، التى غطت على حربين أصغر فى وسط آسيا. فقد تجددت المواجهات المسلحة بين "أرمينيا، وأذربيجان"، وكذلك بين "قرغيزستان، وطاجيكستان». انهارت فى منتصف سبتمبر الهدنة التى عُقدت عقب حرب خريف ٢٠٢٠ بين «أذربيجان وأرمينيا» بسبب الخلاف الحدودى على إقليم «ناجورنو، كاراباخ»، والتدخلات الإقليمية والدولية التى تزيد النار اشتعالًا، وتحول دون إنهاء صراع تاريخى لا يكاد يهدأ حتى يشتعل.

وأوقفت الاشتباكات، كالمعتاد، دون التوصل إلى اتفاق سلام يحول دون انهيار جديد للهدنة فى ظل عجز دبلوماسى عن إنهاء هذا الصراع. وكان آخر مظاهر هذا العجز، فى عام ٢٠٢٢، انهيار محاولة لحل الصراع بدأت فى منتصف أكتوبر بقبول البلدين ووجود بعثة مدنية تابعة للاتحاد الأوروبى على الحدود بينهما، تمهيدًا لإجراء محادثات برعاية الاتحاد. لكن تلك المحادثات أُلغيت بعد تحديد موعدها فى ٧ ديسمبر.

كما انهار، فى الوقت نفسه، تقريبًا الاتفاق الذى عقد فى أبريل ٢٠٢١ لوقف إطلاق النار بين «قرغيزستان، وطاجيكستان»، وتجددت الاشتباكات بين قوات البلدين بسبب خلاف حدودى أيضًا، ولا يخلو من دلالة تجدد الاشتباكات وتوسعها، بعد وقفها لمدة يومين، خلال قمة «مجموعة شنغهاى» التى حضرها رئيسا البلدين فى ١٥ و١٦ سبتمبر. ولم تستطع دول المجموعة أن تفعل أكثر من تشكيل لجنة تقصى حقائق لمتابعة الملف. وأوقفت الاشتباكات مجددًا دون التوصل إلى اتفاق سلام، بما يعنى أن احتمال تجددها يبقى قائمًا ما دام الصراع مستمرًا بلا حل، كما هو الحال فى الصراع الآذرى - الأرمينى.

وإذا كانت الوساطات، التى استهدفت حل الصراعين الناتجين عن إرث الاتحاد السوفيتى الملغوم، فشلت فى مراحل كانت القدرة على حل الصراعات فيها أعلى مما آلت إليه عام ٢٠٢٢، فهذا يعنى تضاؤل فرص التوصل إلى تسوية لهما فى المدى القصير على الأقل، أو إلى أن تُستخلص الدروس من الوضع الكارثى الذى بلغه العالم إن كان هذا ممكنًا. لهذا، لا يستبعد تجدد الاشتباكات فى الحالتين خلال عام ٢٠٢٣، وربما يؤدى عدم القدرة على حل النزاع الصربى - الكوسوفى، الذى تصاعد فى الأيام الأخيرة من العام، وأدى إلى الدفع بقوات صربية نحو الحدود، إلى حرب أخرى فى عام ٢٠٢٣.

ثانيًا: خطران غير مسبوقين منذ ستة عقود

لعل أكثر ما يدل على اختلاف عام ٢٠٢٢ عن الأعوام السابقة طوال عقود عدة أن خطر نشوب حرب عالمية ثالثة و/ أو صدام نووى بدا جديًا. وكان الخطران لصيقين بالحرب فى أوكرانيا منذ بدايتها، مع بلوغ العداء بين روسيا والولايات المتحدة مستوى غير مسبوق حتى فى مرحلة الحرب الباردة الدولية. ورغم أن احتمال تحقق أى من الخطرين، أو كليهما، بدا قليلًا بحسب بعض التقديرات بفضل موقف الصين المتوازن تجاه حرب أوكرانيا، لم يكن ممكنًا التغاضى عنهما. واستند اعتقاد البعض، فى أن خطر حرب عالمية تقليدية و/ أو نووية ليس كبيرًا، إلى تصور، مفاده أنها لا يمكن أن تندلع ما لم تشرع قوة عسكرية مهولة فى غزوٍ أكثر من دولة أخرى، كما فعلت ألمانيا مثلًا فى عام ١٩٣٩. وقد تبين منذ بداية الحرب أن روسيا غير قادرة على ابتلاع أوكرانيا أو إخضاعها، ثم ظهر أنها لم تستطع حتى المحافظة على كل الأراضى التى ضمتها إليها، وأن قدراتها العسكرية بالمعنى الشامل الذى يتضمن الكفاءة والحالة المعنوية، وليس السلاح فقط، أقل مما كان متوقعًا.

ولكن عدم قدرة روسيا على إشعال شرارة حرب عالمية تقليدية لا يمنع أن تكون هذه الحرب نووية إذا اضطرت موسكو إلى ذلك. كما أدى تصاعد التوتر بشأن قضية تايوان فى الصيف إلى بقاء شبح حرب عالمية تقليدية مخيمًا فى سماء العالم، وإن لم يكن وشيكًا أو قريبًا.

لهذا، صار المانع الرئيسى لحرب عالمية تقليدية أو نووية هو إدراك الجميع هول ما يترتب عليها. ولعل هذا يفسر اتجاه واشنطن، ومعها حلف «الناتو»، إلى توجيه رسائل تفيد عدم الرغبة فى توسيع نطاق الحرب فى أوكرانيا، مع الاستعداد فى الوقت نفسه لهذا الاحتمال عبر زيادة عدد قوات هذا الحلف، ورفع مستوى تسليحه فى دول جناحه الشرقى المتاخمة لروسيا والقريبة منها.

وجمعت تلك الرسائل بين الإقناع والتحذير. ففى الوقت الذى صدر عن واشنطن وقيادة «الناتو» ما يفيد أن الرد على توسيع روسيا نطاق الحرب سيكون قويًا، حرصا على ضبط إيقاع المعارك عبر تحديد سقف للمساعدات العسكرية المقدمة إلى أوكرانيا من الناحية النوعية، بحيث لا تتضمن أسلحة تُهدِّد العمق الروسى اعتقادًا بأن احتمال نشوب حرب ثالثة و/ أو حرب نووية يزداد بمقدار ما تتعرض روسيا إلى ضربات مؤلمة، أو تصل قيادتها إلى اعتقاد بأن توسيع نطاق الحرب و/ أو استخدام أسلحة نووية تكتيكية ضرورى لتحقيق ما لا تستطيعه، حال استمرار حرب تقليدية فى أوكرانيا، أو لإنقاذ ماء الوجه.

كان واضحًا، فى هذا السياق، وجود ارتباطٍ وثيق بين خطر الحرب الثالثة والصدام النووى. فإذا توسع نطاق الحرب وشمل دولًا أخرى فى شرق أوروبا، وخرج عن السيطرة، يصبح استخدام السلاح النووى ممكنًا نتيجة التحول الجذرى فى ميزان القوى فى غير مصلحة روسيا عند دخول حلف «الناتو» بثقله على الخط.

لذا، بدأ شبح تحول الحرب فى أوكرانيا إلى صدام نووى يحوم فى الأفق منذ الأيام الأولى لتلك الحرب، عندما أعلن الكرملين وضع قوة الردع فى الجيش الروسى فى حالة التأهب القصوى. وحمل ذلك الإعلان فى طياته تلويحًا باللجوء إلى السلاح النووى، سواء قُصد بذلك تأهب غواصات مجهزة بصواريخ باليستية تحمل رءوسًا نووية موجودة فعلًا فى بعض المواقع، أو وضع قاذفات القنابل النووية فى حالة استعداد، وهى بدورها موجودة، ولكن عند الحد الأدنى من التأهب، إذ لا تُركَب الرءوس النووية فيها إلا عند رفع هذا التأهب إلى المستوى الأقصى.

وكان خطر الصدام النووى فى تلك اللحظة أقرب إلى شبح يلوح من بعيد، لكنه بدا كما لو أنه يقترب فى مرحلة تالية عندما لم تمض الحرب فى الاتجاه الذى تصورته موسكو. وهذا ما يستفاد من تكرار الحديث عنه فى الخطاب الرسمى الروسى منذ منتصف أبريل ٢٠٢٢، وتحديدًا منذ أن قال نائب رئيس مجلس الأمن فى موسكو «ديمترى ميدفيديف» إن بلاده قد تضطر إلى وضع رءوس نووية على حدودها مع دول البلطيق. لهذا، بدا خطر الضغط على الزر النووى المخيف جديًا وفق ما نبه إليه السكرتير العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش» لدى افتتاحه مؤتمر الدول الموقعة على معاهدة الحد من الانتشار النووى فى أول أغسطس، إذ قال: (إن العالم تفصله خطوة واحدة غير محسوبة عن حرب نووية مدمرة). وبقى هذا الخطر يحوم فى الأفق حتى نهاية العام، ولكن احتماله تفاوت من وقت إلى آخر فى الأشهر الأخيرة تبعًا لمجريات الحرب فى أوكرانيا، وسيستمر هذا الخطر فى عام ٢٠٢٣ إلى أن تتوافر فرصة لتفاوض ظل بعيد المنال حتى نهاية عام ٢٠٢٢.

ثالثًا: حربان مُحتملتان تلوحان فى الأفق

فضلًا عن حرب كبيرة اندلعت عام ٢٠٢٢، وحربين صغيرتين استؤنفتا خلاله، يفيض العالم بصراعات وأزمات متفاوتة الحدة ومتباينة من حيث القدرة على حلها أو إدارتها. وفيما بقيت معظم هذه الصراعات والأزمات خلال عام ٢٠٢٢ تحت السيطرة، ولكن دون تقدم باتجاه حلها أو توافر مؤشرات على أنها تُدار بطرق تحول دون ازدياد حدتها فى وقت ما، لاح فى الأفق شبح حربين كبيرتين مُحتملتين إحداهما فى «شرق آسيا»، والثانية فى «الشرق الأوسط».

١- حرب محتملة فى تايوان وحولها

لم يحل اندلاع حرب كبيرة فى أوكرانيا دون تصاعد أزمة تايوان إلى مستوى ينذر بنشوب حرب أخرى قد تكون أكبر وأكثر تأثيرًا على العالم. لم يصمد طويلًا الاعتقاد بأن العالم لا يتحمل حربين كبيرتين فى وقت واحد. فلم يمض سوى خمسة أشهر ونيف على نشوب الحرب فى أوكرانيا حتى ارتفع مستوى حدة أزمة تايوان بعد أن صبت زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكى، نانسى بيلوسى، إلى «تايبيه» فى أول أغسطس زيتًا ساخنًا على نارها التى كانت كامنة. ولم تقتنع بكين

بسعى السلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة للنأى بنفسها عن هذه الزيارة، على أساس مبدأ الفصل بين السلطات فى نظامها السياسى، خاصةً فى ضوء مواصلتها تسليح تايوان؛ فجاء رد بكين سريعًا فى خطابها السياسى، كما فى تحركات قواتها على الأرض لإجراء تدريبات ومناورات غير مسبوقة فى حجمها ونوعها، إذ كان بعضها محاكاة لعملية هجوم عسكرى على الجزيرة التى تعتبرها جزءًا منها فى إطار مبدأ الصين الواحدة.

وعندما أعلن الرئيس شى جينبينج، فى خطابه الافتتاحى للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى فى ١٦ أكتوبر، أن الصين ترفض استبعاد اللجوء إلى استخدام القوة لإعادة توحيد الصين، استنتجت واشنطن أن عملية مراجعة لسياسة بكين تجاه أزمة تايوان أجريت فى الفترة بين زيارة بيلوسى وانعقاد هذا المؤتمر. فقد تحدث وزير الخارجية الأمريكى، فى ١٨ أكتوبر، عن أن الصين تسعى إلى ضم تايوان فى إطار ما سمَّاه جدولًا زمنيًا أسرع بكثير مما كان متوقعًا.

وعندئذ بدأت طبول حرب فى تايوان تدق، ولكن بصوت خافت، لأنها ترتبط بحسابات مُعقدَّة بالنسبة إلى الصين صاحبة القرار النهائى بشأنها. وعندما نتأمل معطيات الموقف فى نهاية ٢٠٢٢، التى قد يتغير بعضها فى ٢٠٢٣، يمكن تصور مُحدِّدين، سياسى واقتصادى، سيكون لهما الأثر الأكبر فى قرار الصين النهائى.

المُحدِّد الأول، هو تطور الوضع السياسى فى تايوان، فى ضوء ما يمكن أن تستنتجه الأوساط المعنية فى بكين من التقدم الذى أحرزه الحزب القومى «الكومنتانج» المعارض فى الانتخابات البلدية (المحلية) التى أجريت فى نوفمبر ٢٠٢٢، وانتزاعه رئاسة العاصمة «تايبيه». ورغم أن هذه انتخابات محلية، فإنه لا يخفى أن التنافس بين حزب «الكومنتانج» والحزب «الديمقراطى التقدمى» الحاكم سياسى فى الأساس، ويتعلق -فى أحد جوانبه- بالموقف تجاه الصين. فعلى عكس الحزب الحاكم الآن، يؤيد حزب الكومنتانج التقارب مع الصين، ويقدم تصورًا واضحًا لأثر هذا التقارب على الازدهار الاقتصادى فى تايوان، ولكنه لا يفصح عن موقفه تجاه استقلال أو انضمام تايوان إلى «البر الرئيسى» بخلاف حزب «الشعب أولًا» الصغير المنشق عليه الذى يُدعِّم سياسة صين واحدة. يعنى هذا أن الوضع السياسى فى تايوان مُتحرك، وليس ثابتًا على مبدأ الاستقلال عن الصين، وأن مياهًا قد تجرى فى نهره خلال الفترة الباقية حتى موعد الانتخابات العامة. غير أنه يصعب توقع ما إذا كان ممكنًا أن تنتظر الصين حتى ذلك الوقت، وتراهن على تولى حزب الكومنتانج السلطة فى ظروف مختلفة عن المرات السابقة التى صعد فيها إلى الحكم، أم أن القرار النهائى بشأن اللجوء إلى القوة سينضج قبلها، فضلًا عن عدم إمكان استبعاد احتمال فقد السيطرة على تصعيد شديد، حال حدوث أزمة كبيرة، فتنشب الحرب بدون قرار سابق. ويمكن تصور سيناريو هذه الحرب المحتملة بطريقة أخرى؛ فبدلًا من احتمال أن تنضم كوريا الشمالية إلى الصين عند تدخل الولايات المتحدة لمساندة تايوان، ربما تبدأ الشرارة فى شبه الجزيرة الكورية التى توترت الأجواء فيها بشدة، فى ٢٦ ديسمبر، عندما اخترقت طائرات مسّيرة تابعة لبيونج يانج المجال الجوى لكوريا الجنوبية التى دفعت على الفور بمقاتلات ومروحيات هجومية. وكان ممكنًا أن تكون هذه هى الشرارة فى حالة وقوع اشتباك جوى، إذ كان التوتر فى ذروته مقترنًا باستعداد كوريا الشمالية لاختبار نووى جديد. يعنى هذا أن حرب شرق آسيا المحتملة قد تنشب نتيجة تداعيات أزمة سياسية أو عسكرية تفقد السيطرة عليها دون انتظار قرار صينى لحسم مسألة تايوان.

أما فيما يتعلق بهذا القرار، فإذا صح أن الصين قد تؤجله انتظارًا لانتخابات ٢٠٢٤ فى تايوان، فهذا يعنى رهانًا على نتيجتها. وفى هذه الحالة، قد يعجِّل فشل هذا الرهان وبقاء الحزب الديمقراطى التقدمى فى الحكم بالحسم الذى قد يقود إلى نشوب الحرب إن استمر انخفاض القدرة الدبلوماسية على حل الصراعات حتى ذلك الوقت.

وإذا نشبت هذه الحرب، فقد تكون آثارها على الاقتصاد العالمى أكبر من حرب أوكرانيا، خاصة إذا طال أمدها بسبب تعقيدات جغرافية تايوان وتضاريسها، والدعم الأمريكى لها. عندئذ، ستكون مشكلات سلاسل الإمداد والتوريد، التى عانى منها العالم فى العامين الأخيرين، مجرد «بروفة» لأزمة أكبر وأوسع نطاقًا.

أما **المُحدِّد الثانى**، فهو حسابات بكين بشأن آثار حرب فى تايوان على اقتصادها المرتبط بعروة وثقى مع الاقتصاد العالمى عمومًا، واقتصاد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى خصوصًا. وفضلًا عن العلاقات الاستثمارية الكبيرة المتبادلة، وضخامة عدد الشركات، الأمريكية والأوروبية، التى تعمل فى الصين والعكس، يتجاوز حجم التبادل التجارى بين بكين وكل من واشنطن والاتحاد الأوروبى تريليونى دولار سنويًا.

ومن الطبيعى أن يفكر صانع القرار فى بكين ماليًا فى تأثير نشوب حرب فى تايوان على هذه العلاقات التى أسهمت فى ازدهار الاقتصاد الصينى. ولعل أهم ما سينصب عليه هذا التفكير هو بحث هل يمكن استئناف علاقات اقتصادية بهذا الحجم عقب انتهاء حرب فى تايوان، إذا أقدمت بكين عليها وحققت الهدف منها. ومن أهم العناصر التى يتصور إخضاعها للبحث فى هذا المجال مستوى الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الصين وكل من الولايات المتحدة وأوروبا، ذلك أن وجود اعتماد متبادل مُعطى قائم وواضح، ولكن ما يتطلب تقديرًا دقيقًا هو المدى الذى بلغه، وهل تستطيع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى تحمل تداعيات فك الارتباط الاقتصادى مع الصين لفترة طويلة، أم أن ثمة خسائره ستكون فادحة بالنسبة إليهما كما إلى الصين فى آن معًا. وإذا أسفر هذا التقدير عن أن واشنطن وبروكسل لا تستطيعان تحمل تبعات فك الارتباط الاقتصادى، وأن بكين لن تكون وحدها الخاسرة، حال إقدامها على شن حرب لضم تايوان، ربما يكون هذا الاستنتاج مطمئنًا لصانع القرار فى بكين إذا وجد فى وقت ما أنه لا سبيل لتحقيق مبدأ الصين الواحدة إلا بالعمل العسكرى.

المحدد الاقتصادى لاحتمال نشوب حرب فى تايوان، إذًا، معقد ويتطلب تقديرًا دقيقًا فى الوقت الذى سيُتخذ فيه القرار الصينى النهائى بشأن أزمة تايوان، وبالتالى يصعب الآن توقع أثره فى احتمال نشوب حرب من عدمه. لكن المهم هنا، أن هذا المحدد ليس مانعًا للاتجاه نحو الحرب بخلاف ما قد يبدو للوهلة الأولى. هذا فضلًا عن أن الدافع القومى قد يطغى على ما عداه فى ظروف معينة، ويفرض تحمل خسائر اقتصادية وغيرها من أجل تحقيق هدف يُنظر إليه بوصفه أكبر من أى شئ آخر.

لذا، تبقى هذه الحرب محتملة، ويظل شبحها مخيمًا بانتظار قرار صينى أو بفعل خروج أزمة كبيرة عن السيطرة، وفقًا للمعطيات المتوافرة فى نهاية ٢٠٢٢.

٢- حرب محتملة فى الشرق الأوسط

بدا واضحًا، قبل إسدال الستار على عام ٢٠٢٢، أن المفاوضات التى بدأت فى أبريل ٢٠٢١، سعيًا لإعادة العمل بخطة العمل المشتركة الشاملة بشأن برنامج إيران النووى، وصلت إلى طريق مسدود يتعذر تجاوزه.

وكما هو الأمر فى حالة تايوان، فإن ما كان بعيدًا فى أزمة برنامج إيران النووى ربما يقترب، بما يعنى أن حربًا تقود إليها هذه الأزمة لم تعد مستبعدة. وللمرة الأولى يصدر عن واشنطن ما يفيد أن شن حرب لمنع إيران من امتلاك سلاح نووى بات ممكنًا. فقد تحدث المبعوث الأمريكى الخاص إلى إيران «روبرت مالى»، المعروف بميله القوى إلى حل سلمى لهذه الأزمة، عن الخيار العسكرى فى مقابلة أجرتها معه مجلة «فورين بوليسى» فى عددها الصادر فى أول ديسمبر. وينطوى هذا التطور على أهمية خاصة، لأن «مالى» كان أكثر الدبلوماسيين الأمريكيين تحمسًا للمفاوضات مع إيران، إلى حد أنه اتُهم من جانب إسرائيل وأطراف أخرى بمسايرة من أطلق عليهم متطرفون فى المنطقة. فقد أوضح «مالى» أن الإدارة الأمريكية باتت مستعدة للجوء إلى الخيار العسكرى بهدف منع إيران من تطوير سلاح نووى، حال فشل العقوبات، وقال صراحة إن هذا ما يراه الرئيس الأمريكى.

وربما يتعين ربط هذا التطور بمتغيرات الأسابيع الأخيرة فى عام ٢٠٢٢؛ فإلى جانب توقف مفاوضات فيينا غير المباشرة، اندلعت احتجاجات واسعة فى إيران دعمتها الولايات المتحدة سياسيًا، وفعليًا أيضًا عبر السعى إلى توفير تكنولوجيا الاتصالات التى يحتاج إليها المحتجون للتواصل بينهم ومع العالم. كما توافرت أنباء عن أن إيران باعت طائرات مسيَّرة قتالية إلى روسيا، وتوافرت دلائل كافية على صحتها، فى الوقت الذى فشلت محاولات للإفراج عن ثلاثة مواطنين أمريكيين محتجزين فى طهران.

لذا، لا يصعب فهم التغير الذى بدأ يحدث فى سياسة «بايدن» وإدارته، ويجعل احتمال شن حرب على إيران محتملًا، وقد لا يكون بعيدًا إذا أخذنا فى الحسبان تطورين آخرين: **أولهما**، التقدم الذى أحرزته فى معدلات تخصيب اليورانيوم، حيث وصلت نسبته إلى ٦٠٪، واقتربت بالتالى من الحد اللازم لإنتاج قنبلة نووية. **وثانيهما** تشكيل حكومة تعد الأشد تطرفًا فى تاريخ إسرائيل، ويتوقع أن تكون أكثر ميلًا إلى شن حرب ضد إيران. ورغم تحفظ واشنطن على بعض أطراف الائتلاف الذى تتكون منه هذه الحكومة، وأثره المحتمل فى بعض جوانب علاقاتها مع إسرائيل، ليس متصورًا أن

يكون الموقف تجاه إيران ضمن ما قد يتأثر فى العلاقات، إذا حسمت واشنطن خيارها باتجاه اللجوء إلى القوة. وليس مستبعدًا، حال تحقق احتمال نشوب حرب على خلفية أزمة برنامج إيران النووى، أن تكون إسرائيلية - أمريكية مشتركة. والأرجح فى هذه الحالة أن تكون حربًا إسرائيلية بالأساس مع مشاركة أمريكية وفق ما يمكن استنتاجه من المناورات العسكرية المشتركة التى أجراها الطرفان فى آخر نوفمبر. فقد تضمنت محاكاةً لهجوم على إيران فى ثلاث دوائر. واحدة مركزية لضرب منشآت نووية إيرانية، واثنتان فرعيتان لمواجهة أى تحرك لمساعدة طهران، انطلاقًا من لبنان وسوريا وقطاع غزة، أو من العراق واليمن.

ولا يقلل التوصل إلى اتفاق بين لبنان وإسرائيل، عبر محادثات غير مباشرة بوساطة أمريكية، هذا الاحتمال إذا توافرت مقوماته، وفى مقدمتها وصول واشنطن إلى استنتاج أن طريق الدبلوماسية بات مغلقًا، وأن العقوبات لن تمنع إيران من قطع الشوط الباقى فى عملية تخصيب اليورانيوم وبلوغ الحد الذى يتيح إنتاج قنبلة نووية. وإذا صح ما ورد فى تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى أكتوبر، فقد جمعت إيران ٣ , ٦٣ كجم يورانيوم مُخصَّب بنسبة ٦٠٪، وهذه كمية تكفى عند تخصيبها بنسبة ٩٠٪ لإنتاج قنبلتين نوويتين على الأقل.

فلا يوجد، إذًا، ما يدعو إلى الربط بين ذلك الاتفاق الذى أدى «حزب الله» حليف طهران دورًا أساسيًا فى تيسير الوصول إليه، وموقف كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه برنامج إيران النووى؛ فلكل منهما مصلحة اقتصادية فى إبرام هذا الاتفاق، مثلهما فى ذلك مثل لبنان، وهو ما أتاح التوصل إلى اتفاق «تقنى»، وليس سياسى ولا يشمل الحدود البرية من أجل تمكين طرفيه من التنقيب عن الغاز والنفط بعد أن حال الخلاف على الحدود البحرية بينهما دون الشروع فى ذلك لسنوات. وكانت أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب فى أوكرانيا دافعًا قويًا لواشنطن لتكثيف جهدها، سعيًا لأن يسهم الغاز والنفط اللذان سيستخرجان، إلى جانب مصادر أخرى تم توفيرها، وأخرى جار العمل عليها، فى استمرار استغناء أوروبا عن الغاز والنفط بعد انتهاء هذه الحرب.

واتفاق، هذا شأنه، لا تربطه صلة بالنزاع الآخذ فى التفاقم على برنامج إيران النووى، ولن يكون له أثر فى موقف أى من واشنطن أو تل أبيب بشأن الحرب على إيران إذا بقى انخفاض القدرة على حل الصراعات فى العالم مستمرًا حين يصل صانع القرار الأمريكى إلى استنتاج أن الدبلوماسية والعقوبات فشلتا بشكل نهائى فى عرقلة تطور برنامج إيران النووى.

رابعًا: تسارع سباق التسلح التقليدى والنووى

توافرت فى نهاية عام ٢٠٢٢ مؤشرات على أن سباق التسلح خلاله صار أسرع وأشد من الأعوام السابقة التى بقى فيها هذا السباق مستمرًا أيضًا. فقد كسر حجم الإنفاق العسكرى العالمى عام ٢٠٢١ حاجز التريليونى دولار، ووصل إلى ١١ , ٢ تريليون، بعد أن كان عند ٩٨ , ١ تريليون دولار عام ٢٠٢٠. غير أن ارتفاع مستوى حدة التوتر فى العالم منذ اندلاع الحرب فى أوكرانيا، وازدياد احتمال نشوب حربين كبيرتين آخرين فى الشرق الأقصى والشرق الأوسط، يؤديان إلى زيادة أكبر فى حجم الإنفاق العسكرى العالمى عام ٢٠٢٢، فى ظل تسارع سباق التسلح، خاصةً فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل بعد أن صار خطر نشوب حرب نووية واردًا للمرة الأولى منذ ٦٠ عامًا كما سبق البيان.

ومن الطبيعى أن تعبئ روسيا أقصى إمكاناتها لتعويض الأسلحة والقذائف التى استخدمتها فى حرب أوكرانيا، بعد استنفاذ كثير منها وفق ما يستدل عليه من لجوئها إلى شراء طائرات مسَّيرة من إيران، وهو ما توافرت دلائل كافية عليه، إلى جانب أسلحة أخرى إيرانية أيضًا، ومن كوريا الشمالية تواترت أنباء عنها، ولكن لم يتوافر ما يؤكدها حتى نهاية العام.

وكان على روسيا أن تعمل من أجل حل أزمة توقف وارداتها من المكونات التى تدخل فى صناعة السلاح، وفى مقدمتها الرقائق الإلكترونية أو أشباه الموصلات نتيجة العقوبات الغربية التى فرضت عليها عن طريق محاولة تصنيعها محليًا. ونظرًا لأن عملية الإحلال هذه تتطلب وقتًا، حال نجاحها، فقد توقف إنتاج أسلحة تعتمد على مكونات تكنولوجية ومواد وسيطة مستوردة، خاصةً الصواريخ الموجهة بدقة، والطائرات المقاتلة الأكثر تقدمًا، وأجهزة

الاتصالات. وتنامى -فى المقابل- إنتاج الأسلحة التى لا تحتاج إلى مكونات مستوردة، أو تقل فيها هذه المكونات. كما بلغ الخطاب الرسمى الروسى بشأن التسلح مستوى غير مسبوق من التصعيد، حتى فى مرحلة الحرب الباردة. على سبيل المثال، هدد نائب رئيس مجلس الأمن الروسى «ديميترى ميدفيديف» أن بلاده تكثف إنتاج ما سماها (أقوى وسائل التدمير على أساس مبادئ جديدة، لأن عدونا ليس متخندقًا فى كييف فقط، بل موجود فى أوروبا، وأمريكا الشمالية، واليابان، وأستراليا، وغيرها). لكنه لم يوضح المقصود بما سماها مبادئ جديدة، ففسرها بعض المراقبين بأنها ربما تعنى أجيالًا جديدة من الأسلحة الفرط صوتية.

فى المقابل، توسعت عمليات تصنيع الأسلحة فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، سواء لإمداد أوكرانيا بمعدات وقذائف تحتاج إليها، أو لتلبية الطلب الجديد غير المسبوق فى الأسواق نتيجة قرار كل من ألمانيا واليابان زيادة الإنفاق الدفاعى، الأمر الذى يُعد تحولًا تاريخيًا لم يكن متصورًا حتى مطلع عام ٢٠٢٢ قبيل اندلاع الحرب فى أوكرانيا.

وكانت ألمانيا قد قلصت جيشها من ٥٠٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف جندى منذ انتهاء الحرب الباردة الدولية، لكن حكومتها تعهدت فور اندلاع الحرب بتخصيص ميزانية خاصة كبيرة لتسليح الجيش وتحديثه خلال السنوات المقبلة. طبقًا لهذا التعهد، مرر البرلمان الألمانى (البوندستاج) فى أول يونيو تعديلًا دستوريًا يتيح إنشاء صندوق بمئة مليار يورو لزيادة ميزانية جيشها. وأقر هذا التعديل بأغلبية كبيرة بلغت ٥٦٧ صوتًا مقابل ٩٦ فقط. وفتح هذا التعديل الباب أمام انضمام ألمانيا إلى الدول الأكثر إنفاقًا على التسلح، ليصبح جيشها هو الأكبر فى حلف «الناتو» خلال سنوات قليلة. ويتضمن برنامجها فى هذا المجال شراء ٣٥ طائرة مقاتلة من طراز (إف ٣٥)، و١٥ من طراز (يورو فايتر)، و٦٠ مروحية «ستينوك» للنقل العسكرى، إلى جانب طرادات وفرقاطات وغواصات من طراز (٢١٢)، وعربات مدرعة لنقل الجنود من طرازى (مادر) و(فوكس).

ومضت اليابان فى الاتجاه نفسه، برغم أن قرارها لزيادة الإنفاق العسكرى تأخر إلى أغسطس عندما طلبت وزارة الدفاع تخصيص ٤٠ مليار دولار لتحديث قدراتها، قبل أن يطلب رئيس الوزراء «فوميو كيشيدا» من حكومته فى آخر نوفمبر زيادة الإنفاق الدفاعى إلى ٢٪ من الناتج المحلى. ولكنها ظلت ملتزمة بالدستور الذى يفرض أن تكون القدرات العسكرية لأغراض دفاعية فحسب، مع تفسيره وفقًا لمستجدات الوضع الدولى المتوتر نتيجة انخفاض القدرة على حل الصراعات وإدارة الأزمات. والمتوقع أن يزداد الإنفاق العسكرى، فى هذا السياق، من ٥ ,٢٧ تريليون ين المخصصة فى خطة الدفاع الخمسية الحالية إلى ما لا يقل عن ٤٠ تريليون ين (نحو ٣٠٠ مليار دولار). كما وسعت اليابان علاقاتها العسكرية التى كانت محصورة مع الولايات المتحدة، إذ أعلنت فى يوليو عن مشروع لدمج برنامج الطائرة المقاتلة اليابانية (F-X) مع برنامج الطائرة المقاتلة البريطانية)تمبست). وترتبط زيادة الإنفاق العسكرى اليابانى بالقلق من تسارع النمو فى الترسانة العسكرية فى الصين وكوريا الشمالية أكثر مما يعود إلى آثار الحرب فى أوكرانيا. وكان هذا واضحًا فى استراتيجية الأمن القومى الجديدة، التى أقرتها الحكومة اليابانية فى ١٦ ديسمبر، وتضمنت تحولًا كبيرًا فى سياستها الدفاعية ومراجعة تبدو جذرية للاستراتيجية السابقة التى أصدرت عام ٢٠١٣، ليس فى لهجتها الأكثر صرامة فقط، بل أيضًا فى محتواها، سواء من حيث مضاعفة ميزانية الدفاع السنوية، أو من زاوية توفير القدرة على شن هجوم مضاد فورى، وعدم الاكتفاء بالسعى إلى تفجير صواريخ محتملة قبل سقوطها على الأراضى اليابانية. ويعنى هذا الحصول على صواريخ قادرة على ضرب مواقع إطلاق الصواريخ فى الخارج، حال التعرض للهجوم، مثل صواريخ (توماهوك) وصواريخ (SM6) بعيدة المدى. وحسمت هذه الاستراتيجية للمرة الأولى جدلًا استمر لفترة طويلة حول التكييف الدستورى للهجمات المضادة، إذ أقر أخيرًا أنها لا تنتهك الدستور.

كما رفعت الصين فى أول مارس ميزانيتها العسكرية بنسبة ١ ,٧٪ بزيادة لا تعد كبيرة عن زيادتها التى بلغت ٨ ,٦٪ عام ٢٠٢١. ولكن الزيادة المستمرة فى الإنفاق العسكرى فى الأعوام الأخيرة تجعل الصين صاحبة ثانى أكبر ميزانية دفاعية فى العالم بعد الولايات المتحدة، وإحدى أكثر الدول اهتمامًا بجاهزية قواتها، إذ أجرت نحو ٤٠ مناورة عسكرية مشتركة مع جيوش ٢٢ دولة فى السنوات الخمس الماضية. كما ازدادت عنايتها بإنتاج الصواريخ الباليستية، ومواصلة تطوير قواتها البحرية، إذ أطلقت فى يوليو ثالث حاملة طائرات ضخمة من إنتاجها (فوجيان). كما استمرت عملية تحديث القوات الجوية، إذ أعلن فى أكتوبر إدخال طائرة شبحية من الجيل الخامس فى الخدمة، بالتزامن مع المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى.

فى المقابل، عملت شركات صناعة الأسلحة فى الولايات المتحدة بكامل طاقاتها وأكثر، لتلبية الطلب المتزايد، ليس من ألمانيا واليابان فقط، بل من عدد كبير من دول حلف "الناتو" التى سعت إلى زيادة قدراتها العسكرية كرد فعل على حرب أوكرانيا، فضلًا عن العقود الجديدة المبرمة من قبل مع دول أخرى فى العالم.

وحققت شركة "نورثروب جرومان" اختراقًا جديدًا عبر إكمال تصنيع الطائرة الشبحية الجديدة (B-21 Raider) لتحل تدريجيًا محل الطائرة (B-2 Spirit)، بحيث تجرى أول رحلة تجريبية لها فى أوائل عام ٢٠٢٣. والمتوقع أن يصل سعر هذه الطائرة إلى ٧٥٠ مليون دولار، ولكنها ليست إلا جزءًا من مشروع لوزارة الدفاع الأمريكية يتضمن أيضًا صواريخ نووية تطلق من الصوامع، ورءوس حربية تطلق من الغواصات. وكانت هناك ست طائرات قاذفة من طراز (B-21) قيد الإنتاج فى نهاية عام ٢٠٢٢، إذ يخطط سلاح الجو الأمريكى للتوسع فى الطائرات التى يمكنها الضرب بصواريخ تقليدية ونووية فى آن معًا.

هكذا، يزداد الارتباط بين تسارع سباق التسلح التقليدى والنووى على حد سواء. فقد أدى وضع الخيار النووى على الطاولة، عقب اندلاع حرب أوكرانيا، وللمرة الأولى منذ ٦٠ عامًا، إلى تسارع سباق التسلح النووى. وتوقع معهد استوكهولم الدولى لأبحاث السلام "سيبرى"، فى تقرير نشره منتصف يونيو، أن تعود ترسانة الأسلحة النووية للارتفاع بعد ٣٢ عامًا من الانخفاض الطفيف فى إجمالى عدد الرءوس الحربية، التى قدرت فى آخر عام ٢٠٢١ بنحو ١٢ ألفًا وسبعمائة على مستوى العالم، تملك روسيا والولايات المتحدة نحو ٩٠٪ منها، بواقع ٥٩٧٧ للأولى، و٥٤٢٨ للثانية، وفقًا للتقرير نفسه. والمتوقع، فى هذا السياق، أن يكون الارتفاع سريعًا، إذ أن لدى موسكو وواشنطن برامج مكثفة ومكلفة لتحديث واستبدال الرءوس النووية المخزنة وأنظمة إطلاقها ومنشآت إنتاجها. كما أن الدول السبع الأخرى التى تملك أسلحة نووية (بريطانيا، وفرنسا، والصين، والهند، وباكستان، وإسرائيل، وكوريا الشمالية) طورت جميعها أنظمة أسلحة لديها، أو نشرت أخرى جديدة.

فضلًا عن تسارع السباق، احتدم النزاع الأمريكى - الصينى عندما تضمن التقرير السنوى لوزارة الدفاع الأمريكية، الذى نشر فى نوفمبر أن حجم الترسانة النووية الصينية سيزداد بأكثر من ثلاثة أمثال بحلول عام ٢٠٣٥، ليبلغ ١٥٠٠ رأس نووى (يقدر معهد "سيبرى" عدد الرءوس النووية المتوقع أن تكون لدى الصين عام ٢٠٣٠ بنحو ألف رأس، بعد أن كان فى حدود المئتين عام ٢٠١١). وردت بكين بأن سياستها النووية لا تندرج فى مجال سباق التسلح على أى صعيد، وأنها تهدف إلى الدفاع عن النفس ليس إلا.

وأيًا يكن الأمر، فالحاصل أن ترسانة الصين مازالت بعيدةً عن بلوغ مستوى المخزون النووى، سواء الأمريكى أو الروسى، فى الوقت الذى تزداد فيه المؤشرات الدالة على أن العالم دخل عام ٢٠٢٢ مرحلة سباق تسلح نووى جديد، فى اتجاه معاكس لما استهدفته منظومة اتفاقات الحد من هذا التسلح، التى لم يبق منها إلا معاهدة "ستارت" الجديدة التى لم توفق محاولة إجراء محادثات أمريكية - روسية بشأنها كانت مقررة بالقاهرة فى آخر نوفمبر وأول ديسمبر. وسيتواصل هذا السباق، بالتوازى مع نظيره فى مجال التسلح التقليدى، بمقدار ما تستمر حالة انخفاض القدرة على حل الصراعات وإدارة الأزمات، وتزداد احتمالات اللجوء إلى القوة لحسم ما يتصاعد من هذه وتلك.